الارهاب في العراق.. دراسة في الاسباب الحقيقية

دراسة تحليلية لاسباب الارهاب في العراق.. ومتغيراته الاجتماعية والسياسية

المدرس الدكتورة
دنيا جواد(*)

الملخص

لقد حمَّلت مفردة الإرهاب بكمٍ هائلٍ من المفاهيم والدلالات المُتباينة والمُتناقضة . لذا حاول البحث التأكيد على أهمية وضع تعريفٍ مُحدد لظاهرة الارهاب،ومن ثم توضيح ماهي الاسباب الحقيقية وراء تنامي الارهاب في العراق بعد 2003،وما هي المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي اسهمت في تصاعد وتيرة العمليات الارهابية في العراق،لاسيما وإن المجتمع العراقي مجتمع متعدد الشرائح الاجتماعية،وبشكلٍ قد يُمَّكن الارهابيين من استثمارها لتمرير مشاريعهم المشبوهة،مما يُهدد المشروع السياسي في العراق برمته.

المقدمة

لا أحد يُنكر وجود الكثير من الخلط والتشويش حول مفهوم الإرهاب،بين ما يُعدَّ نشاطاً يستوجب الإدانة، وما يُعدَّ كفاحاً يستحق الدعم والتشجيع، مما حمَّل مفردة الإرهاب بكمٍ هائلٍ من المفاهيم والدلالات المتباينة والمتناقضة . وعليه حاول البحث أن يؤكد أهمية وضع تعريفٍ مُحدد لظاهرة الارهاب،ومن ثم توضيح ماهي الاسباب الحقيقية وراء تنامي الارهاب في العراق بعد 2003، وما هي المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي اسهمت في تصاعد وتيرة العمليات الارهابية في العراق،لاسيما وإن المجتمع العراقي مجتمع متعدد الشرائح الاجتماعية،وبشكلٍ قد يُمَّكن الارهابيين من استثمارها لتمرير مشاريعهم المشبوهة، مما يُهدد المشروع السياسي في العراق برمته.

وتأسيساً على ما سبق يستند البحث الى افتراضٍ مؤداه (لا يُمكن احتواء ومكافحة الارهاب في العراق ما لم تُعالج كل الاسباب والدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الظاهرة). وعولج هذا الموضوع من خلال مبحثين أساسين تناول الأول منهما تعريف ظاهرة الإرهاب،وما هي اسبابها في العراق. فيما تناول المبحث الثاني المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي كانت وراء تغلغل الارهابيين الى المجتمع

(*)كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد.

العراقي،ليخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: اسباب الارهاب في العراق: لم تحضْ ظاهرة الإرهاب بتعريفٍ جامعٍ مانعٍ من قبل الأمم المتحدة وفروعها المختلفة[1]، مما جعل الباب مفتوحاً على مصراعيه لاجتهادات الفقه والقانون الدولي لوضع تعريفٍ جامعٍ وشاملٍ لهذه الظاهرة، وعليه حاول المبحث الأول تعريف الإرهاب لغةً واصطلاحاً,وفيما تناول الثاني أهم أسباب الارهاب في العراق .

المطلب الأول:- مفهوم الإرهاب بين اللغة والاصطلاح السياسي :- إن كلمة الإرهاب عموماً جاءت من الفعل رَهَبَ ومفاده خَافَ[2]،وأرهبه واسترهبه أي أخافه أو أرعبه[3]. كما وردت مُفردة الإرهاب في سور عديدة من القرآن الكريم[4] . وعليه فإن الارهاب يُفيد الإمعان في الهرب من المكروه،أما مُفردة (أرهَبَ) التي تُمثل جوهر موضوع بحثنا هذا فتعني إيقاع الترويع من قوة مُفرطة بفعل تأثيرٍ مُعين. وقد أقرَّ مجمع اللغة العربية في القاهرة مفردة الارهابيين (بوصفهم من يسلكون سبيل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية)[5]. فيما تعود مُفردة الإرهاب (Terror) إلى اللغة اللاتينية ويُراد بها حركة من الجسد تُفزع الآخرين[6]. حيث جاء في المورد أن الإرهاب(Terror) يُفيد الرُعب أو الذعر الناشئ عن هذه الظاهرة [7]. فيما عرَّف قاموس أكسفورد الإرهاب بوصفه(استخدام العنف والتخويف بصفة خاصة لتحقيق أهداف سياسية) . وعليه فأن الإرهاب يُفيد (خلق حالة من الخوف عند الإنسان،سواء كان الفعل موجها إليه مباشرةً أو موجها إلى غيره ، ولكنه يتأثر به)[8] .

ومن الناحية الاصطلاحية فقد عرَّفت الموسوعة السياسية الإرهاب بوصفه (استخدام العنف-غير القانوني- أو التهديد به بأشكاله المختلفة،كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف وغيره بُغية تحقيق هدفٍ سياسي مُعين)[9]. فيما عرَّف حسين الشريف هذه الظاهرة بوصفها(منهجاً أو نظاماً تُحاول من خلاله مجموعة مُنظمة أو طرف مُعين جذب الانتباه إلى أهدافها بواسطة الاستخدام المنظم والمقصود للعُنف)[10].أما أحمد طه خلف الله فقد عرَّف الإرهاب بوصفه (تجاوز مرحلة التطرف إلى مرحلة أخرى تنطوي على فرض الرأي أو المعتقدات بالقوة)[11] . فيما يراه الغربيون مثل(جونز برج)بإنه يُفيد(الاستعمال العمدي للوسائل القادرة على إحداث خطر عام

)[12]،يرى توماس ثورنتون انه (فعل رمزي يتم لإحداث تأثير سياسي غير مُعتاد مُستلزماً استعمال العنف أو التهديد به)[13] . وضمن هذا التصور عرَّفت الولايات المتحدة هذه الظاهرة في التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في أكتوبر سنة 2001 بوصفها(العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية بغية التأثير على الجمهور)[14]. فيما عرَّفت الأمم المتحدة هذه الظاهرة بوصفها(أعمال العنف الخطيرة التي تصدر من فرد أو جماعة)[15] . ولعل من أفضل التعاريف الاصطلاحية للإرهاب من حيث الشمولية وتحديد سلوك الإرهاب ما توصل إليه مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي فقد عرَّفه بوصفه(العدوان الذي يُمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغيًا على الإنسان دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه)[16]. وعليه يمكن تعريف الإرهاب بوصفه منهجاً أو طريقةً لتحقيق طموح سياسي تستخدمها جماعة مُنعزلة ومُحبطة تُدرك أن لا أمل لها في الوصول إلى ما تريده إلا عن طريق تخويف الأغلبية ومؤسساتها بأستخدام القوة لا بوصفه فلسفة أو حركة سياسية[17] .

ومن نافلة القول الإشارة إلى إنّ الإعمال الإرهابية تتميز بمجموعة من السمات تُميزها عن غيرها من الإعمال كالاغتيال السياسي وغيرها من الاعمال. ذلك أن الأعمال الإرهابية التي يرفضها المجتمع ألإنساني جُملةً وتفصيلاً تتسم باستخدام أقصى درجات العنف والتدمير سواء كان عنفاً مادياً يمس حياة الإنسان وسلامته الجسدية أم عنفاً نفسياً يؤدي إلى تدمير شخصية الضحية،كما إن العمل الإرهابي يُراد به إشاعة الرعب لدى شعبٍ ما أو فئةٍ معينة منه لتواجه حالة من التفكك والانهيار تُفقدها القدرة على الممانعة والحفاظ على الأمن والسلام الاجتماعي،لاسيما إذا كان المجتمع المستهدف بالإرهاب يضم أثنيات وأعراق مُتعددة[18]. علاوةً على إن الإعمال الإرهابية يكون ورائها باعثاً أيديولوجياً وهو ما يُميز بين الجريمة الإرهابية وغيرها من الجرائم،بالاضافة الى وجود الهدف السياسي الذي ارتُكبت العملية الإرهابية من أجله، ويُمكن أن يتضاءل الهدف السياسي، إلا أنه لابد من وجود الباعث الأيديولوجي،الذي يُحرك السلوك والدافع للقيام بأعمال إرهابية . فضلاً عن إنّ الإرهاب يستهدف المصالح والمرافق العامة في الدولة لكي يتعدى أثر الإعمال الإرهابية وينتشر على أكبر رقعة مكانية أو بشرية مُمكنة. ويتسم أيضاً بانتشار الآثار المترتبة

عليه،لاسيما وإنه يُخاطب الرأي العام من خلال استثماره لثورة المعلومات ووسائل الاتصال لنقل عملياته الارهابية الى اوسع شريحة سكانية وأبعد مكان في العالم لإحداث الترويع المطلوب،فضلاً عن أن أهم ما يتسم به يتمثل بعدم وجود علاقات أو مصالح بين الضحية والإرهابي،فالضحايا لا يتم تحديدهم لعلاقاتهم الشخصية بالإرهابي،ولكن لعلاقاتهم بالنظام السياسي القائم،أو حتى لمجرد كونهم من أفرادٍ من فئةٍ أو طائفة مُعينة من المجتمع مما يؤدي إلى انعدام الأمن وفقدان الانسجام والتماسك الوطني للمجتمع . وأهم من هذا وذاك فإنّ العنُف في النشاط الإرهابي يقترن بالاستمرار والتنظيم عبر مجموعات،وإلا فإن العديد من الجرائم تحمل قدراً من البشاعة قد يفوق العديد من الأعمال الإرهابية[19] .

المطلب الثاني :- اسباب الارهاب في العراق :- يُمكن تصنيف الأسباب والدوافع وراء تفشي ظاهرة الإرهاب في العراق بعد 2003/4/9 إلى مجموعتين أساسيتين من الأسباب. تضم الاولى منها الاسباب الداخلية للارهاب،فيماتضم الأسباب الاخرى للارهاب الدوافع الدولية وراء تنامي هذه الظاهرة في العراق بعد 2003 .

وأول الاسباب الداخلية يتمثل بوكالات التنشئة الاجتماعية التي تُمثل أهم منظومة اجتماعية قادرة على احتواء ومكافحة الارهاب من خلال توعية المجتمعات باتجاه رفض واحتواء هذه الظاهرة[20]، وعليه فإن تراجع دور وكالات التنشئة الاجتماعية في العراق قبل وبعد 2003 مُمثلةً بكل من (الأسرة والمدرسة والجامعة ودور العبادة ووسائل الأعلام والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني) كان واحداً من الاسباب الاساسية وراء استشراء العمليات الارهابية في العراق لما بعد التغيير،من قبيل خروج بعض منها عن الأطر الموضوعية الصحيحة لاداء أدوارها بوصفها منظومة اجتماعية توعوية لتعزيز الوعي الجمعي للمجتمعات وبما يقوي الاواصر الاجتماعية بين ابناء البلد الواحد،واللحمة الاجتماعية وتفعيل عناصر الممانعة الفكرية والثقافية تجاه الافكار الهدَّامة الداعية للارهاب والمروجة له.وتحوَّل بعض وسائل الاعلام وبعض دور العبادة وبعض الاحزاب السياسية الى حواضن فكرية ولوجسية داعمة للارهاب،وبما قوَّى من شوكة الارهاب في العراق،لاسيما في السنوات 2006-2007 بعد تفجير حادثة مرقدي الأماميين العسكريين (ع) في سامراء عام

2006 تحديداً. وعليه فإنّ الانحراف والقصور الذي أتسم به أداء وكالات التنشئة الاجتماعية العراقية قد وَّلد الشرارة الأولى أو المادة التي إنطلق منها الغلو والتطرف من الجماعات الارهابية التي تدفقت الى العراق من وراء الحدود بعد 2003 ووجهت اعمالها الارهابية نحو شرائح وفئات أجتماعية متعددة، خاصة وأن الفهم الخاطئ للدين خلق صورة من الجهل المركب،وبما جعل الفرد العراقي عُرضة للانحراف الفكري والتطرف في السلوك، في ضوء وجود بيئة اجتماعية تميزت بسيادة الولاءات الطائفية والعرقية الضيقة في العراق،مما وفر المناخ الملائم لبث السموم الفكرية من الجهات التي تُحاول زعزعة الأمن والسلم في العراق[21]. وعليه وجد الارهابيون الحواضن الملائمة لهم في العراق بعد 2003، بعد أن أنهارت مؤسسات الدولة المتعددة،مما مكنّ البعض منهم من التسلل لبعض هذه المؤسسات،لاسيما الحساسة منها ليتخذوا منها مُنطلقاً لنشاطهم الارهابيَّ مثل الوزارات الامنية ووسائل الاعلام وبعض منظمات المجتمع المدني وغيرها من وكالات التنشئة الاجتماعية،في ضوء الدعم والتشجيع الامريكي لبعض مفاصل الارهاب سبيلاً لتفادي اصطدام الارهابيين بالجنود الامريكان،من خلال بعض الصفقات وبرامج التسوية التي اجرتها القوات متعددة الجنسيات مع بعض القوى الراعية للأرهاب[22] .

ومن جانبٍ آخر فإن أهم الاسباب وراء الارهاب يتمثل بالنوازع النفسيةّ،إذ يوجد أشخاص لديهم ميول إجرامية تجعلهم يستحسنون ارتكاب الجرائم بصفة عامة والجرائم الإرهابية بصفة خاصة،نتيجة لعوامل نفسية كامنة في داخلهم تدفعهم أحيانا إلى التجرد من الرحمة والشفقة بل والإنسانية،وتخلق منهم أفرادا يستمتعون بارتكاب تلك الأعمال الإرهابية[23]. وهذه الأسباب النفسية قد ترجع إلى عيوب أو صفات خُلقية أو خَلقية أو الى انعدام التوازن العقلي أو الفكري أو الوجداني لدى الفرد، وعليه فإن ما قام به النظام السابق قبل 2003/4/9 من إطلاق سراح عُتاة المجرمين والذي لم يشمل معارضي النظام من السياسيين وقادة الرأي والفكر كان سبباً مُباشراً في أنهيار الوضع الامني في العراق،وبما مكَّن الارهابيين من أيجاد المناخات الملائمة لممارسة نشاطهم في ضوء سيادة انساق متعددة من جرائم الخطف والاغتيالات التي كانت تُمارس على مرأى ومسمع قوات التحالف متعددة الجنسيات[24] .

ومن جانبٍ أخر يُعدَّ الإخفاق في التعليم من أهم الأسباب المؤدية إلى جنوح

الأفراد واكتسابهم بعض الصفات السيئة لاسيما وإنه يُعدَّ صمام الأمان في الضبط الاجتماعي مما يدفع نحو حالات من الجنوح الفكري والأخلاقي لدى الفرد،وقد يكون الإخفاق في الحياة سبباً مباشراً في خلق نوعٍ من الشعور بالاحباط لدى الفرد يدفعه الى القيام باعمال أرهابية بدافع التخلص من هذا الشعور[25] . وعلى هذا الاساس يُمكن القول ان المجتمع العراقي بما يملكه من نسبة أميين كبيرة تجاوزت السبعة ملايين فرد تتراوح اعمارهم بين الـ(15- 50)وفقاً لأخر أحصائيات الامم المتحدة[26]،نتيجة الحروب التي خاضها النظام السابق والعقوبات الاقتصادية التي عانى منها الشعب العراقي،إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة وتهجير ملايين العراقيين بعد 2003، مما اضطر الكثير من ابناء العائلات الفقيرة إلى ترك الدراسة والبحث عن فُرص عمل لتوفير لقمة العيش[27]،خلق فُرصاً هائلة أمام دُعاة الارهاب مكنَّتهم من استغلال الوعي المتدني لهذة الفئة من المجتمع،لاسيما وإن قادة الارهاب يدركون جيداً إن الإنسان الجاهل أكثر انقياداً من غيره،علاوةً على إن الأُميّات بأشكالها الكتابية والثقافية تّعد من أكثر العوامل التي تُسهل السيطره عليه من قبل دعاة الارهاب مما يُمكن دعاة التطرف والتكفير تمرير مشاريعها من خلاله[28] .

ومن جانبٍ آخر فإن ما ترتب على حل الجيش العراقي السابق وحل وزارة الاعلام العراقي وبعض دوائر وشركات التصنيع العسكري أدى الى فقدان مئات العوائل العراقية مصادر العيش الكريم، علاوةً على تراجع عدد فرص العمل المتاحة للعراقيين بسبب تراجع نسب الاستثمار نتيجة تردي الوضع الامني في العراق بعد 2003،كل تلك الامور مهدت الأرضية المناسبة لتزايد استياء العراقيين وسخطهم من النظام السياسي القائم الأمر الذي جعل بعض ممن أنساقوا وراء الارهاب يجدون التبريرات المناسبة لاعلان تمردهم على النظام السياسي بكافة مؤسساته وقراراته وبشكلٍ مُتطرف فظهرت الاعمال الخارجة على القانون والاعمال الارهابية . وقد جاء ذلك مُتزامناً مع تزايد أعداد الأرامل واليتامى بسبب أعمال القتل التي مارسها الاحتلال بشكل مباشر أو بواسطة الجماعات الارهابية،والميليشيات المسلحة،فضلاً عن تداعيات التهجير القسري المنظم الداخلي والخارجي وما تبعه من عمليات تغيير ديمغرافي مُتعمد أدت الى تفكك الأسر وتمزَّق النسيج الاجتماعي العراقي تمهيداً لتحويله فيما بعد إلى واقع

متصارع،في ضوء تراجع وعرقلة خطط الاستثمار الخاصة بالشركات التابعة للقطاع الخاص والعام في الدول الاجنبية لإعادة أعمار العراق،علاوةً على تردد الدول والشركات الاجنبية في المشاركة في برامج اعادة الاعمار بسبب قتل واختطاف عدد كبير من العاملين فيها،وبسبب عدم استتباب الامن اللازم لتنفيذ مشاريعها[29]، مما أنعكس وبشكلٍ سلبي على فُرص العمل المتاحة للعراقيين،لاسيما وإنَّ الواقع الاقتصادي المتردي واستمرار مسلسل الاغتيالات وتفجير السيارات على المرافق العامة للدولة والتجمعات السكانية أدى الى تراجع الكثير من الشركات والدول الاجنبية عن مشاريعها الاستثمارية في السوق العراقية ودفع بدول اخرى للتراجع عن التزاماتها بشطب الديون المستحقة على العراق مما وضع الحكومة العراقية امام مهمة عسيرة في اعادة وتأهيل البنى الاقتصادية في ظل الاشتراطات التي وضعتها الدول الغربية الغنية ونادي باريس للمانحين وصندوق النقد والبنك الدوليين لشطب تلك الديون. وأهم من هذا وذاك فإن ما عاناه الفرد العراقي من إحباطٍ مُتصاعد بعد تغيير النظام السياسي بسبب سوء اداء المنتظم الحكومي بشقيه التنفيذي والتشريعي في ادارة الدولة بعد انهيار شبه تام لمؤسساته المتعددة لما بعد عام 2003اربك الوضع السياسي والامني في العراق، في الوقت الذي كان فيه العراقيون يتطلعون الى بناء منظومة سياسية تعمل على اصلاح ما دمرته المرحلة السابقة من تحطيمٍ للقيَّم المادية والمعنوية للبلاد،مما سهل وقوع بعض من كانوا يؤمنون بالتغيير الديمقراطي في إيدي دعاة الارهاب وانتهاجهم الارهاب بوصفه منهجاً أو اسلوباً للمُعارضة،لاسيما وإن الكثير منهم بدء يحصل على الدعم الخارجي من الدول التي لا تؤمن بالنهج الديمقراطي والمحيطة بالعراق[30] .

بالاضافة الى ما سبق فإنه لا يُمكن إغفال دور العوامل الاقتصادية في وأد المناخات التي قد تُعطي الإعمال الإرهابية زخماً مُتزايداً . فكلما كان دخل الفرد يفي بمُتطلباته واحتياجات أسرته كلما كان رضاه واستقراره الاجتماعي ثابتاً وكلما كان دخل الفرد قليلاً لا يسد حاجته وحاجات أسرته الضرورية كلما كان مُضطرباً غير راضٍ عن مُجتمعه ويشعر إن وطنه لم يُنصفه،بل قد يتحول عدم الرضا هذا إلى كراهية ونقمة على المجتمع،خاصة وأنه يرى إن التفاوت بينه وبين أعضاء آخرين في المجتمع كبير،وبدون وجود أسباب موضوعية لتلك الفروق التي قد تكون على أساس عرقي أو اثني أو طائفي وبدون

وجه حق،لاسيما إذا أقترنت هذه الفروقات بتدنى مستوى المعيشة والسكن والتعليم والصحة وغيرها من الخدمات الضرورية التي يُفترض أن يُقدمها المنتظم الحكومي،والتي تلكأ في تقديمها بسبب إستشراء حالات الفساد الإداري، فمن بين (192) دولة لا يتقدم على العراق سوى الصومال وميانمار طبقاً للتقارير السنوية لمنظمة الشفافية الدولية من حيث أرتفاع مستويات الفساد،كما أكد كبير المفتشين الأميركيين في العراق والمسئول عن إعادة إعمار العراق (ستيوارت بوين) إن حجم الفساد في الحكومة العراقية يبلغ أكثرمن أربعة مليارات دولار ليتجاوز أكثر من (10%)من إجمالي الناتج الوطني[31].

وقد تزامن ذلك الفساد مع تشريع العديد من القوانين والتشريعات البرلمانية التي عالجت الامتيازات المالية والاعتبارية لأعضاء البرلمان العراقي والوزراء وغيرهم من موظفي الدرجات الخاصة بطريقة رتبت خلق طبقة مُترفه على حساب الطبقة الفقيرة، التي تضم أكثر من (9) مليون عراقي يعيشون تحت خط الفقر وفقاً لإحصائية وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية[32]،مما أدى الى أن تتسع الفجوة بين الفقراء والاغنياء،أو بين من يملك ويحاول زيادة هذه الملكية باي صورة كانت حتى وان ادى ذلك إلى إفقار وتهميش شرائح واسعة من المجتمع وبين من لا يملك ومن هو مُستعد للتضحية بحياته في سبيل تحقيق مكانة متميزة في المجتمع عن طريق العيش بكرامة أو التخلص من واقعه المرير الامر الذي فاقم من إحساس العراقيين بإنعدام العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع العراقي،خاصة فيما يتعلق بتقاسم عائدات الثروات الطبيعية للبلد،مما مَهَد لايجاد شعور عام بإنعدام الشعور بالانتماء الوطني والمسئولية الوطنية، ليستثمر هذا الشعور الارهابيين المتطرفين،فيحسنون لذلك المحبط قدرتهم على تحسين وضعه الاقتصادي، مُستغلين ارتفاع نسبة البطالة في العراق،والتي قُدَّرت بنحو (30%) من القوة العاملة العراقية طبقاً للإحصائيات الحكومية،بينما تُشير تقديرات دولية الى انها قد تصل الى (80%) من القوة العاملة العراقية،وهي النسبة التي رفضتها او نفتها جهات عراقية مُختصة كونها نسبٌ كبيرة او مبالغٌ فيها لاعتبارات سياسية،وفي كل الاحوال فإنها تؤكد حجم الطاقة البشرية المهدورة لتُجسد خطورة هذه الظاهرة بوصفها مشكلة اجتماعية لها ابعاد ومداليل اقتصادية وسياسية،تزداد اتساعاً كلما عجزت الدولة عن توفير فرص عمل تستوعب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل[33]،مما يوفر

المناخات الملائمة لاستدراج هؤلاء العاطلين من قبل الارهابيين .

ولم يكن ذلك بعيداً عن الآثار المترتبة على التشريعات الخاصة بأمتيازات الرئاسات الثلاث والمنافع الاجتماعية[34]،والتي لا تخضع للضوابط القانونية فيما يتعلق بآليات الصرف،مما أرهق الموازنة التشغيلية العراقية على حساب الموازنة الاستثمارية،الامر الذي انعكس سلباً على فُرص العمل المتاحة للعراقيين،وأدى الى ارتفاع نسب البطالة سواء أكانت حقيقية أم مُقنعة بين الشباب العراقي والفئات القادرة على العمل. كل تلك الامور وَّلدت شعوراً بالعجز واليأس والاحباط لدى العراقيين، وفاقمت من شعورهم بواقع الحياة المرير وبأنعدام قدرتهم على التغيير والتكُيف مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الجديد في العراق،الامر الذي ادى الى أن يكون الكثير من الشباب العراقي ومن الذين لا يجدون فُرصاً للعمل أهدافاً سهلةً لمختلف الاتجاهات المتطرفة دينياً أو سياسياً أو الميليشيات أو عصابات النصب والاحتيال والسطو المسلح[35].

ومن جهةٍ آخرى فإنَّ وجود خللٍ واضحٍ في توزيع الثروة والمشاركة السياسية لكافة شرائح المجتمع العراقي في القرار السياسي بين العراقيين رتَّب أختلالاً واضحاً عُدَّ بوصفه واحداً من أهم الازمات التي واجهها النظام السياسي العراقي الجديد لما بعد التغيير،مما انعكس بشكلٍ سلبي ومباشر على مستويات العدالة الاجتماعية في العراق2003،وولَّد قدراً مُتعاظماً من الشعور بالظلم والاجحاف بحقوق شرائح أجتماعية كثيرة من المجتمع العراق، بالاضافة الى تلك الشرائح التي كانت مُستأثرة بكل الموارد المادية والمعنوية في عهد النظام السابق،وأصبحت اليوم تشعر بالتهميش والدونية من قبل الدولة،مما خلق حالة من الغضب والنقمة لدى فئة معينة تجاه فئات أخرى ورد فعل متطرف مصحوب بعمل إرهابي،حيث يحاولون الانتقام بالطريقة التي يروها مُناسبة لردَّ ما يتصورون أنه سُلَب منهم . وبشكلٍ عام يُمكن تحديد الاسباب الاساسية وراء أرتفاع وتيرة العمليات الارهابية في العراق وفق الشكل الآتي :-

الخلل في المشاركة السياسية وتوزيع الثروات

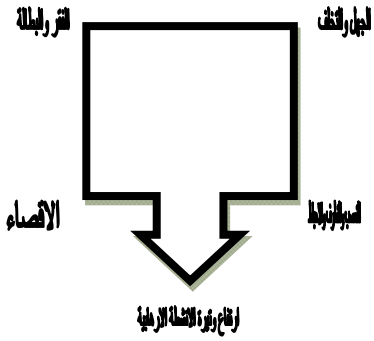

يُضاف إلى ما سبق فإنّه لا يُمكن إنكار دور الأسباب السياسية في توفير الأجواء المناسبة لنشاط الإرهابيين في العراق . إذ ما تزال العملية السياسية تمر بمرحلة التذبذب وعدم الاستقرار بسبب عدم النضج. وأبرز دلالات عدم النضج والاستقرار في المنظومة السياسية الفتية في العراق يتمثل بعدم تشريع قانون الاحزاب حتى هذه اللحظة وبالرغم من مرور أكثر من سبع سنوات على التغيير . ولعل تلك الأسباب تعود إلى التحوَّل والتحديث السريع في خارطة العراق السياسية بعد 9/4/ 2003 وانتقال الدولة العراقية من دولة تقوم على اساس الحكم الشمولي،إلى دولة مركبة تجمع بين الفيدرالية واللامركزية الإدارية,مما ولد نظاماً إدارياً يشوبه الكثير من الغموض والتداخل في الصلاحيات والاختصاصات،ويتميز بغياب إستراتيجية واضحة للدولة،وعدم قدرة الأحزاب والكيانات السياسية التي تسنمت السلطة في العراق بعد 2003 على وضع برنامج مُحدد لأولويات العمل وسن القوانين، فضلاً عن عدم وحدة القرار السياسي، والصراع على السلطة، مما أربك الوضع السياسي والامني في العراق وسهل للارهابين القيام بعملياتهم في العراق بدون محاسبة .

بالاضافة الى ماسبق فإنَّ تشكيل الائتلافات الكبيرة لدخول الانتخابات التشريعية يُمكن أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح لإستقطاب أكبر عدد من أصوات الناخبين ولتعكس روح التعاون والمواطنة،ولكن ما يؤثر على أغلب هذه الائتلافات إن ما يجمع مكوناتها المصلحة السياسية أكثر مما يجمعها التوافق الفكري،فنلاحظ بعض الائتلافات ضمت قوى علمانية وأخرى دينية،فضلاً عن بعض الشخصيات الاكاديمية والمستقلة ذات الرؤى السياسية المختلفة،وقد أنعكس ذلك التنوع غير المتجانس على طبيعة البرامج السياسية المطروحة،مما أدى الى وقوع المشروع السياسي العراقي في التجاذبات الحزبية والطائفية وبعيداً عن المشروع الوطني،الامر الذي رتّب تلكؤ وتعثر المسار الديمقراطي في العراق،وهو ما يصفه أغلب المختصون بأنه قد يتحول في اي لحظة الى منزلقٍ خطير،وبما يحول دون تحقيق الديمقراطية[36]،لاسيما وإن العملية السياسية في العراق أفتقرت الى منهجٍ سياسيٍ واضح فيما يتعلق بترشيح ممثلي الشعب العراقي،لأنه أعتمد على أسس طائفية واثنية وعرقية وقبلية أكثر من أعتماده على أسس ديمقراطية شفافه،ولم يعتمد على الاسس الموضوعية

والعلمية في بناء الدولة والتي من مُستلزماتها الاعتماد على التكنوقراط والكفاءات في أداره مؤسسات الدولة،مما يوفر فرصاً كبيرة للارهابيين الذين يرَّكزون في نشاطهم الارهابي على الانقسامات الطائفية والعرقية والفكرية لنشر أفكارهم الهدَّامة.

وعلى الرغم من إن العراق قد انخرط في مسارات التحوَّل الديمقراطي في نيسان من عام 2003،الا إن مستقبل هذا التحول مازال يشوبه الكثير من الغموض،وربما يواجه الكثير من الأخطار،بسبب أبتعاده عن القواعد الموضوعية التي أعتمدت عليها التحوَّلات الديمقراطية فالنُخب السياسية العراقية مازالت تعمل بشكل مُغاير لما تشترطه بعض قوانين التحوَّل الديمقراطي،لانها تعمل في إطار التصارع وليس إطار التنافس الانتخابي الواضح،وكثير من هذه النُخب مازالت تعيش في إطار مفهوم المعارضة للسلطة وليس في إطار السلطة الحاكمة– الخادمة،هذا الى جانب إن اساسات التحوَّل الديمقراطي في العراق كالدستور تدور حولها حتى هذه اللحظة بعض الشكوك الخطيرة وحتى التعديلات الدستورية هي بعيدة كل البُعد عن السقوف الزمنية الدستورية والمحددات الموضوعية ومرهونة بمزاج وعناد الكتل السياسية والأطر الحزبية[37] .

ولم يكن تنامي الارهاب في العراق بعيداً عن أجواء التطور الذي شهده العراق في مجال الاتصالات بعد عام 2003. إذ تزايدت عدد الوكالات الاعلامية الغربية والعربية والقنوات الفضائية المحلية والاقليمية والدولية العاملة فيه، وبدء عمل شركات الهواتف المحمولة التي لم يكن معمولاً بها في العراق سابقاً،مع أنعدام خضوعها الى المراقبة الامنية من قبل الدولة،ومحدودية التشريعات القانونية التي تُنظم نشاط وسائل الاتصال هذه،والامر نفسه ينطبق على الشبكة العنكبوتية للمعلومات (الانترنيت)، مما أتاح الفرصة للارهابيين لاستغلال هذه الوسائل استغلالاً سيئاً وتوظيفها لخدمة مشاريعهم المشبوهة، مُتخذين من ذلك سبيلاً للتشكيك بمصداقية التحوَّل الديمقراطي في العراق بل وبجدوى هذا التحوّل من جذوره،مُستثمرين سعة أنتشار وسائل الاعلام ومُخاطبتها للرأي العام المحلي والدولي, الامر الذي زاد من خطورة المنظمات الإرهابية في العراق، إذ إن أعمالها لم تعد تستهدف المواطنين فحسب بل أصبحت تستهدف المنتظم السياسي في البلد،لاسيما وإن ذلك قد ترافق مع الخلل الواضح في اداء السلطة القضائية العراقية وعدم استقلاليتها. فبالرغم من إصدار قانون خاص

ومستقل لمكافحة الإرهاب والمرقم(14) والصادر من الجمعية الوطنية العراقية،في 11/7/ 2005،الا إنّ هذا القانون لم يُعالج كل صوَّر النشاطات الارهابية في العراق،مما فتح الباب أمام نشاطاتهم التي تكون في كثير من الاحيان غير مباشرة مثل جرائم الاغتيال وغيرها من صور العمليات الارهابية[38]. كما أنه جاء فضفاضاً بشكل سهَّل للارهابيين التنصل من أحكامه بشكلٍ كبير،لاسيما إنه جاء خالياً من القواعد الأجرائية التي تُحدد كيفية مُحاسبة الاهابيين ومعاقبتهم خلافاً لكل قوانين مكافحة الارهاب في العالم وهو أمرٌ أثار ولا زال يُثير انتقادات واسعة من جانب الفقه والقانون الدولي . فضلاً عن أن السلطة القضائية العراقية لم تكن بمستوى التحدَّي المطلوب من ناحية الكوادر البشرية والعلمية ولم تكن موفقة في ادارة هذا الملف تارةً بالابطاء في حسم هذه القضايا وتارةً اخرى في اطلاق سراح الكثير منهم،دون اعطاء التحقيقات الوقت الكافي وهو الامر الذي قاد الى اطلاق سراح الكثير من قادة الارهاب ليعودوا من جديد الى ممارسة أعمالهم الارهابية على اعتبار ان اهم دافع لهم تمَثل في ضعف القضاء وعدم استقلاله[39].

وضمن هذا التصوَّر لا يمكن إنكار الاسباب والدوافع الخارجية وراء تنامي العمليات الارهابية في العراق بعد 2003،لاسيما وإن العراق مُحاط ببعض الدول التي لا تتبنى النهج الديمقراطي، وترى في التغيير الذي شهده العراق ناقوس خطرٍ يُهددها بالدرجة الاولى،فيما ترى دولٌ اخرى إن الوجود الامريكي في العراق يستهدفها بالدرجة الاولى في إطار مشروع الشرق الاوسط الكبير الذي اعلنت عنه الولايات المتحدة،مما دفع هذه الدول الى دعم الارهابيين في العراق، والسماح بتسللهم الى داخل الاراضي العراقية ومدهم بالسلاح والمال ليستهدفوا المشروع السياسي العراقي برمته . وعليه يمكن الاستنتاج إن العراق لا يملك إستراتيجية واضحة لمكافحة الأرهاب .

المبحث الثاني: المتغيرات الاجتماعية والسياسية وراء تنامي الارهاب في العراق:

إن كل ما أمتلكه العراق لمكافحة الارهاب تمثل في تكتياتٍ بسيطة لم تتعدى المعالجات الآنية لبعض مظاهرها وبعض من هذه التكتيكات مُقتبسة من الولايات المتحدة التي ارادت استدراج الارهاب العالمي الى مناطق قتل تمهيداً لضربه في إطار استراتيجية تجفيف منابع الارهاب الامريكية،لتجد في العراق ببعديه الاسلامي والعربي أفضل من يُجَّسد منطقة القتل هذه لاعتبارات رفض

البعض من قوى جوار العراق المشروع الامريكي في المنطقة،واعتبارات ان منطقة الشرق الاوسط تُعَّد من اهم بؤر الارهاب والتطرف العالمي . وعلى الرغم من إن هناك الكثير من المتغيرات الداخلية والخارجية التي كانت وراء تنامي النشاط الارهابي في العراق بعد 2003،الا إن أهم هذه المتغيرات تمثل بالمتغيرات الاجتماعية والسياسية في هذا البلد الذي يتسم بالتنوع . ذلك إن اتصاف المجتمع العراقي بالتعددية الدينية والمذهبية وشدة التنوع من حيث انتماءات الافراد والجماعات للعصبيات القبلية والطائفية والعرقية،تبعاً للبيئة والاقليم والنظام العام ومستوى المعيشة الوضع الاقتصادي والتجارب التاريخية وقربها أو بعدها من دول الجوار،اثرت ليس فقط على مستوى التكوين الطبقي للمجتمع العراقي فحسب، وانما على مستوى البناء السياسي للدولة العراقية الحديثة أيضاً[40]، وبما رتب وجود حواضن لوجستية وموضوعية للارهابيين لاسيما بعد عام 2003. فعلى الرغم من تمتع المجتمع العراقي بوحدة بيئية أو جغرافية متناغمة[41]، الا أنه يُمثل مُجتمعاً مُركباً تتحكم فيه مجموعة من الهويات (الإسلامية والقومية والعرقية والمذهبية والاثنية) والتي يُمكنها ترصين مجتمع قوي لو توحدت وأجتمعت،وتستطيع انتاج مجتمع واهن وهش ومُقسم لو تقاطعت فيما بينها،وأسست للحالة الطائفية والعرقية المقيتة[42]،مما يُمكن الارهابيين من تنفيذ عملياتهم الارهابية مُستغلين حالة التمايز الطائفي والاثني والديني الذي يتسم بها المجتمع العراقي،والتي زاد من تأثيرها السلبي الخطاب السياسي للنُخب السياسية العراقية المتنوعة،والتي خاطبت الرأي العام العراقي من منطلقاتٍ مذهبية ودينية لتمرير مشاريعها السياسية وتأمين مصالحها السياسية،مما ادى الى اشعال الفتنة الطائفية في العراق لسنوات (2006- 2007) . حيث يتكون المجتمع العراقي من مُجتمعات مُتمايزة تضم شرائح اجتماعية مُختلفة من حيث تشكلها الطبقي ووظائفها التاريخية[43]. وعلى هذا الاساس واجه مؤسسيَّ الدولة العراقية الحديثة ومنذ عام 1921،أزمة هوَّية حقيقيةً بسبب تركيز أغلب الاحزاب والكيانات السياسية العراقية على ثقافاتها الفرعية على حساب الثقافة الام،لاسيما وأن المدارس السياسية العراقية القومية والماركسية والإسلامية غذت الثقافات الفرعية في العراق على حساب الثقافة الوطنية الشاملة[44]،مما حال دون نجاح الدولة العراقية الحديثة ومع بدايات تأسيسها في ترصين هويتها الوطنية،الامر الذي أوجد الكثير من

الفجوات التي استثمرها الارهابيون ومكنَّهم من ايجاد ثغرات بين ابناء البلد الواحد عملوا على اذكائها بنار الطائفية سبيلاً لتبرير عملياتهم الارهابية واجنداتهم المشبوهة . وقد ترافق ذلك مع نتائج الصراعات السياسية التي شهدها العراق منذ سقوط النظام الملكي فيه،والانقلابات المتتالية فيه،ثُمَّ استئثار حزب البعث بالسلطة وطوال خمسة وثلاثون عاماً،وإقصاء المعارضة العراقية بكافة انتماءاتها،مما رتب نشوء شريحة أجتماعية مستأثرة بكل موارد الدولة والقرار السياسي واقصاء شرائح أجتماعية كثيرة وحرمانها من ابسط حقوق المواطنة . ثُمَّ أدخل الاحتلال الأمريكي العراق بعد 2003/4/9 المجتمع العراقي برمته في نمط جديد ومُتشابك من العلاقات السياسية والاجتماعية،أدى الى تخلخل بُنية أسس التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات والأثينيات[45]، وجعل من العراق ساحة مُفتوحة لكل أنواع الصدامات المسلحة،وكل ذلك ترافق مع ضعف البُنى الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والاجتماعية والعلمية،ووجود خلافات حول تشكيل العراق الجديد وشكل الدولة فيدرالية أم مركزية..الخ[46]،الامر الذي ولَّد الكثير من الفجوات التي اسهمت في تعميق الفروقات الطائفية والدينية أصبحت فيما بعد من اهم اسباب تزايد العمليات الارهابية في العراق،خاصة بعد أن اصبح المجتمع امتدادا لدول الجوار أو ساحة لمواجهة سياسية مع الدول الأخرى[47]،لاسيما وإن التداخل بين العامل الداخلي المتمثل بهيمنة السلطة السياسية على المجتمع العراقي ودعم العامل الدولي لصراعات الاقليات قاد بدوره الى زيادة درجة الوصاية الطائفية والقومية من قبل رجالات الطوائف المختلفة والقوميات العراقية،واضعف مؤسسات المجتمع المدني العراقي[48].

ومن جانبٍ آخر شهدت الدولة العراقية ومنذ ولادتها الكثير من التناقضات،فهناك تناقض في إطار النظام الثقافي الحاكم للمجتمع بين ثقافة البداوة وثقافة المدنية،وفي إطار النظام السياسي بين مبدأ المواطنة وواقع الامتيازات التي حصلت عليها بعض المجموعات السكانية بحكم طبيعة النشأة المؤسسية للدولة العراقية،ومن الناحية الإجرائية هناك تناقض بين مبدأ المشاركة السياسية المعلن وهياكل الحكم المتوارثة عن الدولة العثمانية[49]،الامر الذي اوجد الكثير من الاختلافات بين ابناء الوطن الواحد اصبحت فيما بعد حواضن موضوعية ولوجستية للارهابيين في ضوء فرض الأنظمة

السياسية العراقية المتعاقبة اجندة سياسية واحدة تُمثلها السلطة،بهدف الحصول على الشرعية التي يحتاجها النظام من اجل استمرار وجوده لأطول فترة مُمكنة .

ومن جانبٍ آخر استثمر الارهابيون في العراق النتائج المترتبة على تغيير النظام الحزبي الذي كان سائداً في العراق قبل عام 2003،لاسيما وإن التاريخ الحديث للعراق، ومنذ عام 1921حيث تأسيس الدولة العراقية الحديثة كان حافل بالانقلابات المتتالية والتي جعلت منه ميداناً رحباً لمختلف التجارب الراديكالية. إذ ترتب على نظام الحزب الواحد والذي كان يُهيمن على النظام السياسي العراقي قبل التغيير نشوء شريحة أجتماعية مُستفيدة من النظام السياسي السابق،أصبحت فيما بعد اولى الشرائح الاجتماعية تمرداً على النظام السياسي الجديد،سرعان ما تحولت الى حواضن موضوعية للارهابيين نتيجة فقدان هذه الشرائح الاجتاعية المرتبطة بالنظام السياسي العراقي السابق امتيازاتها المادية والاعتبارية قبل اسقاط النظام السياسي العراقي[51]. فبعد تولي حزب البعث مقاليد السلطة في العراق عام 1968 سقط المجتمع المدني نهائيا في العراق وتواصلت فترة الحكم الفردي وتعمقت صوره واساليبه[52]، لتنشأ شرائح اجتماعية مستفيدة من نظام الحكم الذي كان قائماً بمختلف انتماءاتها المذهبية والعراقية والطائفية وشرائح محرومة من كل موارد الدولة ومُبعدة عن الحياة السياسية العراقية استطاعت بعد 2003 أن تُساهم وبشكل اعلى في الحياة السياسية في العراق، الامر الذي أثار استياء الشرائح آنفة الذكر ليوِّلد بالضرورة فجوات وثغرات أستثمرها الارهابيون لتمرير مشارعهم المشبوهة بذرائع الدفاع عن حقوق الشرائح الاجتماعية التي فقدت أمتيازاتها . بعبارة أخرى إن الدولة العراقية منذ تأسيسها ولغاية انهيارها أتسمت باحتكار الاقلية لسلطتها السياسية،الامر الذي رتَّب اغتراب الدولة عن مكوناتها الاجتماعية،لاسيما وإن المجتمع العراقي لم يشهد استقراراً في بنائه الطبقي،بسب تعرض شرائحه الطبقية إلى التبدل والتغير باستمرار تبعا لإرادة نخبه السياسية الحاكمة،حتى أمكن القول إن الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة أصبحت تمثل احد المشكلات الرئيسية للنظام العراقي المعروف بالارهاب والفردية والقمع،الامر الذي أفضى إلى سيادة العشيرة الواحدة وتحكمها في توجهات النظام السياسي ومفاصل الدولة العراقية برمتها، واقصاء شرائح اجتماعية كبيرة[53]. وعلى الرغم من تحول النظام السياسي العراقي من نظام شمولي مركزي يعتمد

الفكر القومي والعلماني منهجاً إلى نظام ديمقراطي برلماني تعددي يمتاز بتزايد عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تمارس العمل الحزبي[54]،لتسود ظاهرة التنافس الحزبي الساحة السياسية العراقية بعد أكثر من(35) عاما من سيادة نظام الحزب الواحد، إلا أن هذه الأحزاب دخلت في تناحر حزبي وسياسي وحتى شخصي للوصول إلى السلطة بدلاً من الاتجاه نحو ترسيخ النظام الديمقراطي التعددي في العراق وتقديم الخدمات للعراقيين،مما أضعف بالضرورة ثقة الناخبين بهذه الأحزاب،التي تورط بعضها بقضايا فساد وإرهاب،مما يضعف في المستقبل القريب المشاركة السياسية الجماهيرية في صنع المستقبل العراقي وبشكلٍ قد يُهدد مستقبل النظام السياسي العراقي ككل[55]،ويفتح المجال الاكبر لتنامي النشاط الارهابي في العراق في ضوء سيادة اجواء عدم الاستقرار السياسي .

واستنتاجاً لما سبق يُمكن القول إن أهم ما يُعانيه النظام السياسي العراقي الاعتماد على أسلوب المحاصصة الطائفية والحزبية بدون الاعتماد على معايير الكفاءة والنزاهة والتكنوقراط،فضلاً عن إصرار الأحزاب السياسية العراقية للحفاظ على مصالح حزبية وفئوية ضيقة رتب استمرار التناقض في برامجها السياسية،واثر سلباً على أداء المنتظم السياسي العراقي بشقيه التنفيذي والتشريعي،الأمر الذي رتَّب تحول هذا التنافس الحزبي الى ساحة عمل مناسبة لتمرير الارهابيين مشاريعهم واجنداتهم المشبوهة .

الخاتمة والاستنتاجات :- من سياق ما تقدم يُمكن القول إنَّه بالرغم من الصعوبة الكامنة في التعريف الاصطلاحي للإرهاب،فإن الباحثين ما زالوا يتلمسون طريقهم للوصول إلى تعريف مُتفقٌ عليه،ليكون الوسيلة أو السبيل لإيجاد مُعالجة جماعية لمكافحة هذه الظاهرة . ولعل أهم الاسباب وراء تصاعد وتيرة العمليات الارهابية في العراق يتمثل بإنعدام العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات في العراق بعد التغير الذي شهده 2003/4/9، مما ولَّد الشعور بالاحباط والاستياء لدى المواطن العراقي الذي أخذ يعاني الامرَّين من الفاقة والعوز في ظل انعدام الامن والخدمات، وانتشار عمليات الفساد الممنهج التي قام بها بعض كبار موظفي الدولة، علاوةً على تراجع أداء الادوار الموضوعية لمنظمات المجتمع المدني العراقي، بالاضافة الى الدعم الذي وجده الارهابيون من الدول المجاورة للعراق نتيجة قلقها من الوجود الامريكي في العراق تارة،وخوفها من التجربة الديمقراطية الفتية في العراق تارةً اخرى

. وعليه فإنّه بغض النظر عن أي ذريعة يسوقها الإرهابيون لتمرير أجنداتهم المشبوهة يُفترض بالنخب والكيانات السياسية إدانة الارهاب ودون تحفظ . وينبغي أيضاً دعم جهود الإصلاح الوطني المبذولة من قبل المُنتظم السياسي العراقي الرامية الى توسيع المشاركة السياسية والتعددية، وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني بغية التصدي للظروف التي تعزز العنف والتطرف . كما يجب على مؤسسات الدولة وضع السياسات والآليات الرامية إلى تطوير النظم التعليمية بغية تعزيز قيم التسامح، والتعددية والتعايش الإنساني على مستوى القاعدة الشعبية، والحرص على توعية الشعب العراقي ووسائل الإعلام بأخطار الإرهاب والتطرف. مع التأكيد على إرساء مبادئ الديمقراطية والحوار وقبول الرأي الآخر والتسامح والتأكيد على تعزيز حقوق الانسان،بالاضافة الى حث الأطراف الممثلة للمكونات الاجتماعية العراقية كافة على النهوض بالمسؤولية الأخلاقية لتحقيق مُتطلبات التوافق السلمي للمحافظة على
النسيج الاجتماعي من الانهيار،مما قد يؤدي الى تفتيت أواصر المجتمع العراقي،الامر الذي يُسهل للارهابيين تمرير مشاريعهم المشبوهة . ويجب أن يترافق ذلك مع العمل على ترسيخ الهوية الوطنية وفق سياسات مُخططة ومدروسة تشمل زيادة الوعي بثقافة المواطنة ومحاربة الفساد أياً كانت مستوياته . كما يُفترض بالمنتظم السياسي العراقي بشقيه التنفيذي والتشريعي العمل على بناء وترصين منظومة أمنية عراقية يرتكز عملها على الولاء للعراق بعيداً عن المحاصصات الطائفية والاثنية والعرقية،من خلال العمل على بناء الدولة العراقية الحديثة وفق منظومة وطنية شاملة أولاً،تستند الى إرادة سياسية عراقية مُستقلة وقوية،وبناء منظومة أمنية وعسكرية بعيدة عن الولاءات الطائفية والعرقية والحزبية ثانياً،وبما يضمن استقرار العراق بعد الانسحاب الأمريكي منه وتراجع النشاط الارهابي في العراق .

Abstract

The phenomenon of Terrorism in Iraq represents one of the most important international and strategic phenomena in the international system because of its economic, strategic and political negative influence on peace and security of the world.

Accordingly, this study depends on the assumptions that there are many causes of terrorism in Iraq: economic, sociological ,political, and ideological dimensions which frustrate Iraqi people, and lead them to join the terrorist operations in Iraq .As a result the

terrorist operations will threat the Iraqi political regime if the Iraqi government can not take into consideration all of the causes and motivations of terrorism which, in turn, threat Iraq's democratic political system . This study is divided into two chapters and a conclusion.

الهوامش:

(1) أحمد محمد بونة،المحكمة الجنائية الدولية الدائمة والتحديات الراهنة، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، مجلة دراسات،العدد الثامن والعشرون، 2007، ص110.

(2) مجد الدين محمد الفيروز آبادي،القاموس المحيط،بيروت،مؤسسة الرسالة،1996، ص 118.

(3)أبو الفضل ابن منظور،لسان العرب،بيروت،دار بيروت للطباعة،1955،ص 436 .

(4) قال تعالى الآية أربعون و(...وأوفوا بعهدكم وإياي فارهبون ...)سورة الأعراف ،الآية ست عشر بعد المائة . و(..وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل تُرهبون به عدو الله...) سورة الأعراف الآية أربع وخمسون بعد المائة .

(5) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، القاهرة ،د.ت، ص 376 .

(6) عبد الرحيم صدق،الإرهاب السياسي والقانون الجنائي،القاهرة، النهضة العربية،1985، ص81.

(7) منير البعلبكي،المورد،قاموس إنجليزي–عربي،بيروت،دار العلم للملايين، 1978،ص960.

(8)New Wasters Dictionary And The Crurusr, U.S.A, Lexicon Puplications,1993 P:862.

(9) عبد الوهاب الكيالي،الموسوعة السياسة، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، 1985، ص 133.

(10)حسين شريف،الإرهاب الدولي وانعكاساته على الشرق الأوسط خلال أربعين قرناً،القاهرة ،الهيئة المصرية العامة ، 1997،الجزء الأول،ص 27 .

(11) أحمد طه خلف الله،الإرهاب..أسبابه وعلاجه ،القاهرة ، مطبعة السلام ، 1995 ، ص 14 .

(12) عبد العزيز مخيمر عبد الهادي،الإرهاب الدولي، القاهرة،دار النهضة العربية،1986،ص 24 .

(13)Thomas Thorinton ,Propblems an approaches ,Internal War, U. S. A. 1970,P:73.

(14)عبد الرحمن ياسين،الارهاب ..سرطان المجتمعات المعاصرة،الرياض،دار طويق للنشر والتوزيع، 2003، ص42.

(15)نبيل لوقا ،الإرهاب صناعة غير إسلامية،القاهرة : دار البياوي للنشر، 2001 ،ص 58 .

(16) المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي،الدورة السادسة عشرة،رابطة العالم الإسلامي 1422هـ ، ص11 ص– 8 .

(17)محمد محي الدين،الإرهاب في القانون الجنائي،القاهرة،مكتبة الأنجلو – مصرية،1981،ص 39 .

(18)أحمد فتحي سرور،المواجهة القانونية للإرهاب، القاهرة،النهضة العربية، 2008، ص 68 .

(19)Retchard Obil,Iraq Attack United States,s Grob ,Newyork Times 21/8/2008 .

(20) حمد صالح العساف،المدخل إلى البحوث في العلوم السلوكية،الرياض،العبيكان للطباعة والنشر،1995، ص 22.

(21)هيفاء أحمد،ظاهرة العنف السياسي في الوطن العربي،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،رسالة ماجستير غير منشورة،1998،ص ص3– 5.

(22)فؤاد مطر،سلطة التحالف تعتزم الإفراج عن 500 معتقل عراقي،لندن،صحيفة الشرق الاوسط،العدد 9172،الخميس 8 /1/ 2004.

(23) هيفاء أحمد،ظاهرة العنف السياسي ... مصدر سبق ذكره ،ص 4 .

(24) عبد الحسين شعبان، الارهاب الدولي ...رؤية عربية، قناة الجزيرة القطرية ،2007/3/22.

(25) سعد الدين إبراهيم وآخرون،مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي،عمان ، منتدى الفكر العربي، 1988، ص ص343– 344 .

(26) الامم المتحدة،جنيف ، 2010 .

(27) النائب علاء مكي،تفشي الامية في العراق ، قناة الجزيرة القطرية،2010/1/29

(28) سهيل حسن الفتلاوي،الارهاب والارهاب المضاد،بيروت،دار الفكر العربي،2005،ص92.

(29) سامية عزيز محمد خسرو،ظاهرة الارهاب وتأثيرها على الدول الاخرى،بغداد، صحيفة الاتحاد، العدد 3223، 2005/2/12 .

(30) دهام محمد العزاوي،الاحتلال الامريكي... وابعاد الموقف الاقليمي في العراق،المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية،شبكة المعلومات الدولية www://http.iraqi center strategy students.org.16L/12/2010..

(31)صحيفة الحياة اللبنانية، 2008/4/9،وشبكة المعلومات الدولية :– www//http/bbcarabic.net.9/11/2008.

(32) مجموعة من الباحثيين،احصائية عن ارتفاع مستويات البطالة والفقر في العراق،بغداد،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،10/ مايو/2007.

(33)صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي ، 2004، أبو ظبي، أيلول 2004، ص43.

(34) أمين يونس ،رواتب الرؤساء والنواب.. فساد مقنن، بغداد، جريدة الوحدة ، 2011/1/25 .

(35)فارس كريم،البطالة وسبل معالجتها في العراق، لندن، جريدة الزمان، العدد2107، 2005/5/1

(36) أمل هندي،الانتخابات العراقية،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،مجلة العلوم السياسية،العدد 21 ، 2010،ص 228.

(37)عبد الجبار أحمد،العراق من التحول الديمقراطي الى التماسك الديمقراطي ،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد 21 ، 2010، ص 297.

(38) جريدة الصباح2005/11/11.

(39)ابراهيم خليل العلاف،الولايات المتحدة الامريكية ومحاولة(اقلمة) أو(تدويل) قضية الامن في العراق،الموصل،جامعة الموصل،كلية االعلوم السياسية،مركز الدراسات الاقليمية،اوراق عراقية، آذار 2005 ، ص ص1– 2 .

(40) منذر نعمان الاعظمي،أبعاد احتماعية في مسيرة التحرير في العراق، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 2008م، ص209–210 .

(41)سليم مطر،جدل الهويات،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،مؤسسة فرهنگی سماء،الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 25 .

(42)دنيا جواد،الدور الاقليمي العراقي،بغداد،الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية،المجلة السياسية والدولية،العد15، 2010، ص 42 .

(43)حنا بطاطو،العراق .. الطبقات الاجتماعية،ترجمة عفيف الرزاز،بيروت،مؤسسة الأبحاث العربية،الكتاب الاول1990، ص54 .

(44) مايكل هدسون،سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص137.

(45)عبد الجبار احمد،اليات المصالحة الوطنية،بغداد،مركز العراق للدراسات،مجلة شؤون عراقية،العدد الاول، 2008، ص170.

(46) منعم خميس مخلف، الشكل المستقبلي للنظام السياسي في العراق، بغداد، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، مجلة المستقبل ، العدد الأول ، 2005، ص ص 38– 39.

(47) خضر عباس عطوان،مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص17–19.

(48)عدنان الحلفي،تأسيس المجتمع المدني.. دراسة في التقاليد السياسية العراقية،دمشق،دار البراق،الطبعة الاولى ،1997، ص 37 .

(49) حسين علوان، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 170–172.

(51)محمد محمود ربيع واسماعيل صبري مقلد،الكويت،موسوعة العلوم السياسية ،جامعة الكويت، ،1994، ص 1782.

(52)أمي ورثنغتون،العراق : الغزو .. الاحتلال ... المقاومة،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، 2004، ص 42.

(53)حسان العاني،اشكالية بناء الدولة الحديثة،عمان،دار المأمون للنشر والتوزيع، 2008، ص94.

(54) صباح ياسين،تفكيك البنى الحزبية في إطار المشروع الأمريكي،بيروت ،مجلة المستقبل العربي، العدد 300، 2004، ص 17.

(55) جاسم يونس الحريري ، الوحدة الوطنية ، احمد يوسف (وآخرون) محررا ، في احتلال العراق .. وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004، الطبعة الأولى ، ص 637 وما بعدها .